



مشروع تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠ الذي مدد به مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وطلب مني تقديم تقييم للحالة قبل نهاية تلك الولاية. وقد أعرب مجلس الأمن في هذا القرار عن أمله في أن يقدم الطرفان، المملكة المغربية والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ونهر الذهب (جهة بوليساريو)، إلى مبعوثي الخاص، جيمس بيكر الثالث، مقترحات ملموسة ومحددة يمكن الاتفاق عليها بغية حل المشاكل المتعددة المتصلة بتنفيذ خطة التسوية واستكشاف جميع السبل والوسائل للتوصل إلى حل مبكر ودائم معترف به لمشكلة الصحراء الغربية. ويغطي هذا التقرير التطورات التي جرت منذ تقريرتي السابق إلى المجلس، المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/461).

ثانيا - التطورات المستجدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

ألف - الاجتماع الثاني الذي عقده الطرفان تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام (لندن، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)

٢ - عملا بالأحكام المشار إليها أعلاه من قرار مجلس الأمن ١٣٠١ (٢٠٠٠)، وجهت الدعوة إلى الطرفين للاجتماع في لندن، في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تحت رعاية ممثلي الشخصي. ونصت رسالة الدعوة على أن المناقشات ستجري بنفس الشروط التي نظمت الاجتماع الذي عقد في أيار/مايو أي أن المحادثات تكون خاصة ومباشرة وأنه لن يعتبر أنه قد اتفق نهائيا على أي مسألة إلى أن يتفق على جميع المسائل المعلقة. ووجهت الدعوة أيضا إلى البلدين المجاورين الجزائر وموريتانيا، لحضور اجتماع لندن بصفة مراقب. وجرى تبادل

صريح وكامل لوجهات النظر خلال المناقشات، وقد طلب ممثلي الشخصي من كل طرف أن يقدم اقتراحاته.

٣ - وحددت جبهة البوليساريو الصعوبات في مجالين اثنين: إجراء عملية تقديم الطعون وإعادة اللاجئين إلى ديارهم. فبالنسبة لعملية تقديم الطعون، أكدت جبهة البوليساريو من جديد استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لحل جميع المشاكل التي تعترض تنفيذ خطة التسوية، والنظر في أي مقترحات تقدمها الأمم المتحدة بهدف البدء في عملية تقديم الطعون. وفيما يتعلق بإعادة اللاجئين إلى ديارهم، أكدت جبهة البوليساريو من جديد التزامها بمواصلة تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الاضطلاع بمهمتها طبقا للممارسات والمبادئ المتعلقة بإعادة اللاجئين إلى أوطانهم.

٤ - وأكدت جبهة البوليساريو من جديد التزامها بتنفيذ تدابير بناء الثقة التي اقترحتها المفوضية وتمسكها بخطة التسوية وباتفاقات هوستون. وأكدت الجبهة أيضا من جديد وعدها بأن تحترم نتائج الاستفتاء على تقرير المصير، وأعربت عن أملها في أن ينسج المغرب على منوالها. وشدد وفد بوليساريو على ضرورة أن يكون مجلس الأمن هو الجهة التي يعود إليها أمر اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة احترام نتائج الاستفتاء. بيد أنه لم تكن هناك أي مقترحات محددة مقدمة من الجبهة قد يتفق عليها الطرفان لحل المشاكل المتعددة التي تحول دون تنفيذ خطة التسوية.

٥ - وحدد المغرب أربعة مجالات تعوق، في نظره، تنفيذ خطة التسوية وهي إجراء عملية تقديم الطعون وعكس النتائج التي توصلت إليها لجنة تحديد الهوية فيما يتعلق بقرابة ٧٠٠٠ من مقدمي الطعون الذين يرى المغرب ضرورة إدراجهم من جديد في قائمة الناجحين، وإعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم ومسألة الصحراويين الذين بلغوا سن التصويت بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ولكنهم لم تشملهم في عملية تحديد الهوية. ويرى المغرب أنه ينبغي تحديد هوية هؤلاء الأفراد أو السماح لهم على الأقل بتقديم طعون بغية تمكين جميع الصحراويين من المشاركة في الاستفتاء. وأضاف المغرب أنه لن يشارك في أي استفتاء لا يُسمح فيه بالتصويت لكل الصحراويين الذين يحق لهم التصويت، ويرى المغرب أن حق تقرير المصير يعني حق جميع الصحراويين في أن يقرروا مصيرهم.

٦ - وفيما يتعلق بعملية تقديم الطعون، حدد المغرب دواعي القلق في مجالين، هما مسألة مقبولية الطعون التي يرى المغرب ضرورة قصرها على إجراء استعراض إجرائي للطعون المقدمة إلى دائرة الطعون، وضرورة أن تتطابق شهادتا اثنين من قادة (شيوخ) القبائل الذي يرى المغرب أن هذا الأمر غير مقبول لأنه سيلحق الضرر بمقدمي الطعون كما كان الشأن

أثناء عملية تحديد الهوية. وقد ذكر المغرب أنه لن يقبل قيام شهود جدد بتقديم شهادتهم إلى الشيوخ وممثلين للجبهة أثناء عملية تقديم الطعون.

٧ - وفيما يتعلق بإعادة اللاجئين إلى ديارهم، أعلن المغرب أن على مفوضية شؤون اللاجئين أن تحقق رغبة جميع اللاجئين وأن عملية إعادتهم لا يمكن، لأسباب أمنية واقتصادية وسياسية، أن تتم في المنطقة الشرقية من الحزام الأمني. وأكد المغرب من جديد أيضا استعداده للتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين في تنفيذ تدابير بناء الثقة وأعرب عن أمله في أن تتم إعادة اللاجئين إلى ديارهم قبل نهاية هذه السنة. وواعد المغرب بأن يؤيد جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لرفع المظالم التي ارتكبت، في رأيه في حق الآلاف من الصحراويين الأصليين وأعلن أنه سيظل شريكا حقيقيا للأمم المتحدة في بحثها عن حل نهائي لمسألة الصحراء الغربية. بيد أنه لم تكن هناك أي مقترحات محددة مقدمة من المغرب قد يتفق عليها الطرفان لحل المشاكل المتعددة التي تحول دون تنفيذ خطة التسوية.

٨ - وبالإضافة إلى المحالات المتسمة بالصعوبات، التي سلط عليها الطرفان الأضواء، أشار مبعوثي الشخصي إلى أنه لا تزال هناك، في رأيه، مسائل أخرى لم تسو بعد وهي تتمثل في إنفاذ نتائج الاستفتاء والسجناء السياسيين الصحراويين، والمشاكل المحتملة المتصلة بإنفاذ مدونة قواعد السلوك الواجب اتباعها أثناء الحملة التي تسبق الاستفتاء. وأعرب مبعوثي الشخصي أيضا عن تخوفه من أن يكون الطرفان قد فشلا في معالجة المشاكل إذ لا يزال هناك قدر كبير من المشاعر العدائية بينهما. ويقول ممثلي الشخصي إن أيا من الطرفين لم يبد أي استعداد للتخلي عن عقلية "الفائز يأخذ كل شيء" أو يبدو مستعدا لبحث أي حلول سياسية محتملة. وبعد أن سأل مبعوثي الشخصي كلا الطرفين عما إن كان لديهما أي مقترحات ملموسة لتجاوز خلافاتهما ولم يتلق منهما أي اقتراح، أعلن أنه يرى في ضوء ما ورد أعلاه، أن الاجتماع، عاد بالأمور إلى الوراء ولم يسو المشاكل حيث أنه عمق الخلافات القائمة بين الطرفين.

٩ - ثم دعا مبعوثي الخاص الطرفين إلى الامتناع عن التشجيع على العودة إلى العنف باعتباره بديلا غير مقبول حتى وإن لم يكن ثمة فيما يبدو أي حل سياسي وشيك للمشاكل. ودعا الطرفين إلى الاجتماع من جديد بغية التوصل إلى حل سياسي مشيرا إلى أن ثمة عدة خيارات لإيجاد هذا الحل، إذ يمكن التوصل إلى اتفاق تفاوضي يتم بموجبه إدماج الصحراء الغربية على نحو كامل في المغرب، أو اتفاق بمنحها الاستقلال الكامل، وإن كان يرى أن أيا من الاحتمالين غير وارد. ثم إن اتفاقا يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض قد يأتي بحل وسط. والحل السياسي المحتمل الآخر يكون في شكل اتفاق يساعد على إنجاز تنفيذ خطة

التسوية. وأكد من جديد للطرفين، أنه في حالة اتفاقهما على بحث حل سياسي آخر غير خطة التسوية، فلن ينال هذا من موقفهما النهائيين باعتبار أن قواعد المشاورات تنص على أنه لن يعتبر أنه قد اتفق نهائيا على أي مسألة إلى أن يتفق على جميع المسائل المعلقة.

١٠ - وختم ممثلي الشخصي الاجتماع، فسأل الطرفين أن يشاركا في اجتماعات تعقد في جنيف على مستوى الخبراء، لمعالجة مسائل الطعون وأسرى الحرب واللاجئين. وسيقوم في هذا الصدد، ممثلي الخاص، وليم إيغلتن، وجون ر. بولتون، نائب مبعوثي الشخصي، بزيارة جنيف في وقت لاحق من هذا الشهر للاجتماع مع ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية شؤون اللاجئين وممثلي الطرفين.

١١ - وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن شكري مرة أخرى لاستضافتها لهذه المحادثات الهامة.

باء - تطورات أخرى

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى ممثلي الخاص ورئيس لجنة تحديد الهوية اتصالات مع الطرفين في الرباط وتندوف لضمان متابعة تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٠١ (٢٠٠٠). وكجزء من مشاوراته الدورية، اجتمع ممثلي الخاص في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه مع الطيب الفاسي الفهري كاتب الدولة للشؤون الخارجية في المغرب، ومع أحمد السنوسي الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة. وفي ١٩ حزيران/يونيه، اجتمع مع أحمد عبد العزيز الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "بوليساريو" ومع محمد خداد منسق الجبهة مع البعثة.

١٣ - وفي طريقي إلى الشرق الأوسط، قمت بزيارة قصيرة للمملكة المغربية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ حيث التقيت بالملك محمد السادس وبالأمر مولاي رشيد.

جيم - عملية تقديم الطعون

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل رئيس لجنة تحديد الهوية مشاوراته مع منسق الحكومة المغربية ومنسق جبهة البوليساريو بشأن تنفيذ برنامج عمل اللجنة.

١٥ - وأوشكت لجنة تحديد الهوية على إكمال عملها بشأن تجهيز البيانات وتحليل الملفات التي وردت خلال الجولة الأولى من تقديم الطعون. وأجري حصر شامل لجميع ملفات تحديد الهوية والطعون، مما سيمكن من حفظ جميع النماذج والوثائق الواردة في الملفات على الحاسوب، فضلا عن أنه سيتيح إمكانية الاتصال بيسر وبشكل مباشر بجميع أقسام دائرة

الاستئناف. وأتمت اللجنة أيضا برنامجا شاملا للبحوث الأسرية بغية التحقق من ادعاءات مقدمي الطعون بشأن وجود أفراد الأسرة الأفريين على قوائم المصوتين المؤقتة.

١٦ - وفي أعقاب اجتماع عقده أعضاء لجنة تحديد الهوية في أغادير في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٠، وضعت اللجان النهائية لدليل تدريبي لضمان اتساق طرق العمل المتبعة في تطبيق الأحكام المتعلقة بإجراءات تقديم الطعون والتوجيهات التنفيذية وكذلك الملف التدريبي يتضمن جميع الوثائق والمبادئ التوجيهية ذات الصلة المتعلقة باستخدام البرمجيات الخاصة بتجهيز بيانات المقبولة. وبدأ في العيون في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ برنامج تدريبي لمدة أسبوع لجميع موظفي اللجنة، وسيكتمل في الشهر المقبل.

١٧ - وأعد برنامج عمل مؤقت عن الاستعراض التقني للمقبولة، وقدم بصفة رسمية إلى الطرفين. وفي الوقت نفسه، وبعد نشر الجزء الثاني من قوائم المصوتين المؤقتة، تواصلت اللجنة عملها في تجهيز وتحليل بيانات ملفات الطعون البالغ عددها ٨٨٩ ٥٤ ملفا.

١٨ - وأود أن أسجل تقديرى للتعاون الوثيق الذي قدمه الوفد المراقب التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية برئاسة السفير يلما تاديسي (اثيوبيا) إلى البعثة، لدعم تنفيذ خطة التسوية. فوجود منظمة الوحدة الأفريقية يقدم خدمة قيمة فيما يتصل بإحاطة كبار الزوار والوفود الزائرة علما بالحالة الحالية لتنفيذ الخطة.

دال - الجوانب العسكرية

١٩ - في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ١٩٩ فردا من القوام المأذون به البالغ ٢٢٧ فردا عسكريا (انظر المرفق). وواصل العنصر العسكري بقيادة الجنرال كلود بوز (بلجيكا) رصد وقف إطلاق النار بين القوات الملكية المغربية والقوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو الذي بدأ سريانه في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة هادئة. ورغم الزيادة الملحوظة في الأنشطة التدريبية العسكرية لجبهة البوليساريو، ليس ثمة ما يشير إلى أن أي من الجانبين يعتزم استئناف الأعمال القتالية في المستقبل القريب.

٢٠ - واستمر إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين البعثة والطرفين بشأن وضع العلامات على الألغام والأجهزة غير المفجرة وإزالتها، وما يتصل بذلك من تبادل للمعلومات. وخلال الفترة من ١٣ أيار/مايو إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠، جرى وضع علامات على ٢٧٨ لغما وجهازا غير مفجر وجرى تدمير ١٢٤ منها على الجانب المغربي، بينما جرى وضع علامات على ٤٨٨ لغما وجهازا غير مفجر وجرى تدمير ١٧٧ منها على جانب جبهة البوليساريو.

هاء - الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

٢١ - يبلغ قوام العنصر الخاص بالشرطة المدنية للبعثة في الوقت الراهن ٤٦ من رجال الشرطة المدنية، بعد أن كان العدد ٨٠ فرداً في أيار/مايو، يقودهم المفتش العام أوم بركاش راتور (الهند). ويواصل أفراد الشرطة المدنية للبعثة القيام بواجبات حماية الملفات والمواد الحساسة في مراكز لجنة تحديد الهوية في العيون وتندوف.

واو - الأعمال التحضيرية لإعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشاور وتعاون وثيقين مع البعثة، أعمالها التحضيرية لإعادة اللاجئين الصحراويين إلى بلادهم، على النحو المنصوص عليه في خطة التسوية. ورغم أن المشاورات استمرت بين المفوضية والطرفين، تجدر الإشارة إلى أن أنشطة معينة، من قبيل تدابير بناء الثقة عبر الحدود لا يمكن أن تبدأ إلا بعد أن يبدي الطرفان واللاجئون موافقتهم على تنفيذ الطرائق المتبعة فيما يتصل بهذه التدابير.

٢٣ - وواصلت المفوضية أنشطتها المتعلقة بالتسجيل الأولي للاجئين وتقييم احتياجاتهم في مخيمات تندوف، مستعينة في ذلك بالقوائم المؤقتة للمصوتين التي أعدتها البعثة. وتشارك المفوضية حالياً في التجهيز الإلكتروني للبيانات المتعلقة بجميع اللاجئين الذين سبق تسجيلهم، وستكمل بعد ذلك التسجيل الأولي للاجئين الذين كانوا خارج المخيمات إبان مرحلة التسجيل السابقة. وكجزء لا يتجزأ من مسؤوليات المفوضية، تعترم المفوضية إجراء تعداد للسكان في المخيمات للتحقق من عدد اللاجئين الذين لم يدرجوا في قوائم المصوتين المؤقتة للبعثة. وأثناء عملية التسجيل الأولي والاتصالات الأخرى مع اللاجئين، واصلت الأغلبية العظمى منهم الإعراب عن رغبتهم في أن تقتصر عودتها على الإقليم الواقع شرق الحزام الأمني. وإلى حين العودة الطوعية للاجئين الصحراويين إلى ديارهم، تواصل المفوضية تنفيذ برنامجها للرعاية وتقديم المساعدة في المخيمات في تندوف.

٢٤ - وقام عبد الرحمن اليوسفي الوزير الأول في المغرب بزيارة المفوضية في جنيف في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وعقد اجتماعاً على سبيل المجاملة مع المفوضة السامية. ونوقشت المسائل العامة المتصلة بولاية المفوضية، ومن بينها دور المفوضية في سياق خطة التسوية وبرنامجها لتقديم المساعدة إلى اللاجئين من اللاجئين الصحراويين.

ثالثا - الجوانب المالية

٢٥ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٦٨/٥٤ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ مبلغ ٤٩,٣ مليون دولار، أي ما يوازي معدلا شهريا قدره ٤,١ مليون دولار، للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ولذلك فإنه إذا وافق مجلس الأمن على توصيبي الواردة في الفقرة ٣٣ أدناه، فستكون تكلفة الإنفاق على البعثة في حدود المعدل الشهري الذي أقرته الجمعية العامة.

٢٦ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة مبلغ ٧٣.٤ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٩٧٠,٥ مليون دولار.